



روزالى... فلم الافتتاح لسينما ستوديو مصر

افتتح استوديو مصر يوم الاثنين الماضى دار العرض الجديدة التى رأى أن تخصص لمرض منتجائه على أن تمرض أفلام المتروجولدين بجوار أفلام الاستوديو . ولنا فى حاجة إلى أن نقول إن حفلة الافتتاح كانت فريدة فى بابها وفادرة بين حفلات الافتتاح، ويكفى أن نقول إن جميع ذوى وذوات المسكنة من أهل الطبقات الراقية والمتقفة ويمثلى ويمثلات السينما والمسرح وجميع ممثلى الصحف المصرية العربية والأجنبية كانوا حاضرين فى هذه الحفلة احتفالاً بهذه الخطوة الجديدة الموفقة التى بخطوها استوديو مصر ولشاهدة أحد أفلام الدرجة الأولى للمتروجولدين ماير فى الموسم الحالى وهى رواية (روزالى) أو الأميرة الراقصة من تمثيل (البنور بول) و (تلسون إدى) ، والفلم كوميدى غنائى راقص على المواقف اللطيفة المسلية

فما بيننا لبنك مصر واستوديو مصر وتسم الإنتاج فى استوديو مصر، ونأمل أن تتبع هذه الخطوة خطوات نرى بمدى استعدادها من دور السينما الكبيرة مصرياً فى كل شىء، وليس ذلك كثيراً على بنك مصر ومديره الأستاذ وسعادة الدكتور نؤاد سلطان بك مدير شركة مصر للتمثيل والسينما

نمبر سابق لأوانه

أكد لنا أحد كبار ممثلى الفرقة القومية أن كل ما ذكرته الصحف عن مسرح حديقة الأزبكية وعمل الفرقة القومية به إنما هو سابق لأوانه . والصحيح أن مفاوضات دارت بين إدارة الفرقة وإدارة ذلك المسرح ، ولكن هذه المفاوضات وقفت حتى يمود الأستاذ خليل مطران مدير الفرقة من أجازته ببلتان . ومعنى ذلك أن الدورة الأولى من موسم الفرقة ستكون فى دار الأوبرا الملكية كالمواسم السابقة

ملاحظات وخواطر

## حول ترقية الأفلام المصرية

تحدثنا فى الأسبوع الماضى عن ضرورة قيام الحكومة بإيجاد رأس مال مناسب يكون فى متناول المنتجين المصريين الذين تبرزهم النقود اللازمة لا كتار جهودهم ومواهبهم وأكادنا أن هذه هى أفضل الطرق لترقية الأفلام المصرية والأخذ بيد صناعة السينما فى مصر . وقلنا كذلك : « إن هناك ناحية أخرى على اللجنة أن تنظر فيها وتعمل على التخلص منها مادامت تريد نهضة جديدة للأفلام فى مصر ، وهذه الناحية هى جود اللامحة التى تعمل بها وزارة الداخلية الآن فى سدد ما يجوز مجالته وما لا يجوز مجالته فى الأفلام من الموضوعات فى مصر »

ونسجل على هذه الصنعة بضعة خواطر وملاحظات لنا على هذه اللامحة فنقول : إن هذه اللامحة تتناقض تناقضاً بيناً مع القانون الأساسى للبلاد وهو الدستور ، وإذا كانت الحكومة قد ظلت مشغولة إلى عهد قريب بالقضية الخارجية ، فقد آن الأوان لأن تراجع هذه اللامحة وتحذف منها ما لا يتفق مع هذا الدستور . فقد كفل هذا الدستور حرية القول والتأليف والكتابة والاعتقاد فى حدود مبادئ القانون العام وهى ألا يكون فى ذلك القول أو التأليف ما من شأنه تفويض النظام القائم أو المناداة بمبادئ خطيرة أو ما يعس الآداب العامة أو الشرف الخصوصى للأفراد . والمعروف للدولة وتاريخها ورجاس تاريخها . ونعتقد نحن أن فى استطاعة قانونى كبير كبدوى باشا أن يضع لنا لامحة جديدة على أساس مبادئ دستورياً فيما لا يزيد على يوم وليلة حتى لا تمارض وزارة الداخلية بمد الآن فى فلم وطنى أو سياسى أو فلم يدور حول فتاة لقيط مثلاً — كما حدث منذ طامير